بما يعادل 17 إلى 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي

«الوطني»: بلوغ سعر النفط بين 104 و111 دولاراً سيحقق فائضاً في الميزانية يصل لـ 12 مليار دينار للسنة المالية

سيناريوهات سعر النفط الخام الكويتي

	الأدنى	المتوسط	الأعلى
2010	67,2	76,2	76,2
1Q11	99,4	99,4	99,4
11/FY10	82,5	82,5	82,5
2Q11	109,3	109,3	109,3
3Q11	106,3	106,3	106,3
4Q11f	103,8	106,1	112,9
2011f	104,7	105,3	107,0
1Q12f	95,4	101,5	115,7
12f/FY11	103,7	105,8	111,0

سيناريوهات أسعار الخام الكويتي المصدر بالدولار

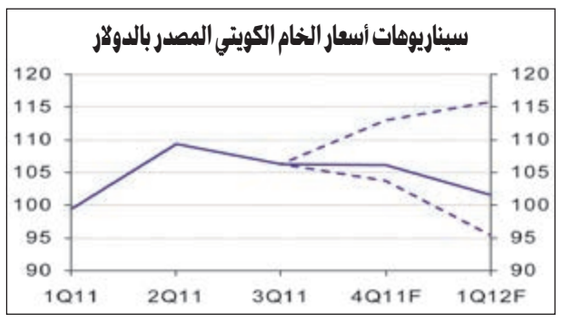

تقديرات الميزانية (مليون دينار)

في إطارات سيناريوهات مختلفة لسعر برميل النفط	السنة المالية 2011/2010		السنة المالية 2012/2011			
	الميزانية المعتمدة	الفعلية	الميزانية الأولية	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى
سعر النفط (دولار للبرميل)	43,0	82,5	60,0	103,7	105,8	111,0
الايرادات الاجمالية	9,719	21,502	13,445	26,188	26,725	29,119
الايرادات النفطية	8,617	19,947	12,307	25,051	25,587	27,981
الايرادات غير النفطية	1,102	1,555	1,138	1,138	1,138	1,138
المصروفات الاجمالية (المعتمدة)	16,160	16,221	19,435	19,435	19,435	19,435
الفائض (العجز)	6,441ـ	5,281	5,990ـ	6,753	7,290	9,684
بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	7,413ـ	3,131	7,335ـ	4,135	4,617	6,772
المصروفات الاجمالية (تقديرات الوطني)	–	–	–	18,463	17,977	17,492
الفائض (العجز)، تقديرات الوطني	–	–	–	7,725	8,747	11,627
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	–	–	–	5,106	6,075	8,715

ذكر الموجز الاقتصادي الصادر عن البنك الوطني المتخصص في أسواق النفط وتطورات الميزانية ان أسعار النفط شهدت انخفاضا كبيرا خلال شهر سبتمبر بعد أن كانت مستقرة عند نطاق محدد خلال الأشهر الخمسة الماضية، فقد انخفض سعر برميل خام التصدير الكويتي من نحو 110 دولارات عند بداية الشهر تقريبا إلى 98 دولارا بحلول بداية شهر أكتوبر ـ وهو أدنى مستوى له منذ منتصف شهر فبراير ـ كما انخفضت أسعار أنواع الخامات الاسنادية العالمية الأخرى، فقد انخفض سعر خام برنت بنحو 16 دولارا ليصل إلى 102 دولار للبرميل، في حين انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط بمقدار 15 دولارا ليصل إلى 75 دولارا للبرميل، وليس هناك علامات كثيرة على تقلص الفارق الملحوظ وغير المعتاد بين سعري المزيجين العالميين الرئيسيين والذي ظهر مع مستهل العام 2011.

وقد ارتبط انخفاض أسعار النفط مع تجدد المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، وبالتالي الطلب العالمي على النفط، إلا أن العلاقة السببية قد تكون أقل وضوحا مما تبدو عليه، إن كامل الانخفاض في أسعار النفط تقريبا خلال شهر سبتمبر يمكن أن نرجعه إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة 6٪ (موزونا بحجم التداول): لكن باليورو، ظلت أسعار النفط مستقرة عند متوسطها للأشهر الخمسة الأخيرة، ومع ذلك فإن قوة الدولار تعكس بحد ذاتها المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى توجه المستثمرين إلى الأصول «الآمنة»، وهذا يظهر الشكوك وحالة عدم اليقين التي تكتنف توقعات أسعار النفط المقومة بالدولار في بيئة التدفقات الرأسمالية المتقلبة. كما إن استمرار الاضطراب المالي في منطقة اليورو، وكذلك خطر انتشار ذلك إلى مناطق أخرى قد أدى إلى سلسلة أخرى من التخفيضات لتوقعات المحللين للطلب العالمي على النفط، فقد قامت وكالة الطاقة الدولية بمراجعة توقعها لنمو الطلب العالمي على النفط، فخفضت تلك التوقعات بواقع 0,2 مليون برميل يوميا إلى 1,0 مليون برميل يوميا (1,2٪) للعام 2011، كما خفضت تلك التوقعات بواقع 0,4 مليون برميل يوميا إلى 1,4 مليون برميل يوميا (1,6٪) للعام 2012، وتعزى تلك التخفيضات إلى قيام الوكالة بمراجعة النظرة المستقبلية المتفائلة نسبيا لنمو الاقتصاد العالمي، وتقريبها من تقديرات باقي المحللين، من جهته لم يجر مركز دراسات الطاقة الدولية أي تغيير على توقعاته التي تشير إلى نمو الطلب بمقدار 0,9 مليون برميل يوميا لعامي 2011 و2012، ولكن توقعات المركز كانت بالفعل ضمن أكثر التوقعات تشاؤما في السوق، وتخفي هذه التوقعات السنوية الأنماط ربع السنوية المعلن عنها، مع تباطؤ نمو الطلب بصورة حادة في منتصف العام 2011 قبل ارتفاعه نوعا ما في العام 2012 مع استعادة الاقتصاد العالمي لبعض توازنه، ومن المرجح أن يأتي نمو الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط، فيما يتجنب الاقتصاد العالمي ركودا «مزدوجا». وعلى الرغم من التحديات الواضحة حول قوة الاقتصاد العالمي، إلا أن التوقعات السائدة في الوقت الراهن تشير إلى أن سوق النفط سيظل مدعوما بالأساسيات، وباستخدام توقعات مركز دراسات الطاقة الدولي الأكثر حذرا بشأن نمو الطلب على النفط كقاعدة أساسية، وتوقعاته الأكثر تفاؤلا بزيادة المعروض من خارج أوبيك بواقع 1,2 مليون برميل يوميا في العام المقبل، فإنه من المحتمل أن يشهد مخزون النفط الخام انخفاضا آخر هذا العام قبل أن يستقر في العام 2012. ويفترض هذا أيضا أن يستقر إنتاج أوبيك عند مستوياته الحالية تقريبا، وفي هذه الحال، قد ينخفض سعر برميل الخام الكويتي من 106 دولارات في الربع الثالث من العام 2011 إلى مستوى الـ100 دولار في مطلع العام 2012 إثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن الأسعار سوف ترتفع اعتبارا من الربع الثاني من العام 2012 مع تعافي الاقتصاد العالمي. وإذا جاء النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بوتيرة أقوى مما هو متوقع، ربما بفضل برامج التحفيز النقدي الضخمة أو لتبدد المخاوف بشأن الدين الأوروبي، فإن نمو الطلب على النفط يمكن أن يسجل بدوره وتيرة أقوى ليصل إلى 1,1 مليون برميل يوميا في عام 2012، وإذا بقي المعروض عند مستواه المذكور أعلاه، فقد يشهد سعر برميل الخام الكويتي وفق هذا السيناريو قفزة إلى نحو 116 دولارا في الربع الأول من العام 2012، وأن يستمر في الارتفاع بعد ذلك. ومع انقضاء أكثر من نصف السنة المالية الحالية 2011/ 2012، فإن الانعكاسات الكاملة للسيناريوهات المبينة أعلاه لن تظهر هذا العام. وتشير هذه السيناريوهات إلى أن متوسط سعر برميل الخام الكويتي للسنة المالية الحالية سيتراوح بين 104 و111 دولارا، أي بزيادة بما بين 26٪ و35٪ مقارنة مع السنة السابقة و75٪ مقارنة مع تقديرات الميزانية، وإذا جاءت المصروفات الفعلية أقل من تلك المعتمدة في الميزانية بنسبة تتراوح بين 5٪ و10٪، كما هو متوقع، فإن الميزانية قد تسجل فائضا يتراوح ما بين 7,7 مليارات دينار و11,6 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ويعادل هذا الفائض، الثالث عشر على التوالي، ما نسبته 17٪ إلى 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لكامل العام.

المحكمة تنظر في استئناف الحكم ضد «زين» اليوم

ذكر بيان صادر عن البورصة أنه عطفا على إعلانه السابق بتاريخ 26ـ09ـ2011 والخاص بصدور حكم بأن شركة الاتصالات المتنقلة (زين) افادت الشركة بان اسعد احمد البنوان، وبصفته رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة (زين) قد أقام استئنافا على الحكم السالف الذكر بتاريخ امس برقم 3584 لسنة 2011 وحدد للنظر فيها اليوم أمام الدائرة الثامنة تجاري.

كما أقام بذات التاريخ كل من عبدالعزيز يعقوب النفيسي، وبدر ناصر الخرافي، وجمال شاكر الكاظمي، وشيخة خالد البحر ـ عن أنفسهم وبصفتهم أعضاء مجلس إدارة الشركة ـ الاستئناف رقم 3583 لسنة 2011، وحدد لنظره ذات تاريخ نظر الاستئناف السالف الذكر وأمام ذات الدائرة، وكان الشيخ خليفة علي الخليفة الصباح، قد سبق ان أقام استئنافا عن ذات الحكم بتاريخ 26ـ09ـ2011 برقم 3471 لسنة 2011 حدد له ذات تاريخ نظر الاستئنافين السابقين وأمام ذات الدائرة.

«الدولية للمنتجعات»: الحكم الصادر ضدها ابتدائي

أفادت الشركة الدولية للمنتجعات البورصة بشأن صدور حكم من المحكمة الكلية بإلغاء تحويل ارض الضباعية إلى شركة بيت الصفاة للتجارة العامة بأن المدعي في تلك الدعوى لم يختصم الشركة، حيث كان قد أقامها ضد كل من وزير الدولة لشؤون المالية ووزير الدولة لشؤون البلدية والأمين العام للمجلس البلدي ورئيس المجلس البلدي ومدير عام بلدية الكويت ووكيل وزارة المالية، كما هو ثابت في صحيفة افتتاح الدعوى، كما أن شركة بيت الصفاة المتنازل لها عن حق الانتفاع لم تكن خصما في تلك الدعوى.

وقالت الشركة انها لم تتسلم حتى الآن صورة رسمية من ذلك الحكم. وأوضحت أن الحكم مجرد حكم ابتدائي وغير قابل للتنفيذ، وسوف يتم الطعن عليه بالاستئناف فورا وفق الإجراءات المقررة.

وأضافت الشركة أنها ترى أن هذا الحكم باعتباره غير نافذ قانونا، فهو ليس له اثر جوهري على البيانات المالية للشركة، ولا يستوجب مخصصات إضافية.

هذا وسوف تقوم الشركة بموافاة إدارة السوق بكافة ما يستجد حول هذا الحكم وما سيؤول إليه مستقبلا على ضوء ما ستقضي به محكمة الاستئناف ومن بعدها محكمة التمييز.

الحكم في قضية «أصول» 14 نوفمبر المقبل

قالت شركة أصول للاستثمار انه بناء على الدعوى القضائية رقم 2010/2707 المرفوعة من الشركة ضد شركة المجموعة الدولية للاستثمار في المحكمة الكلية بدائرة تجاري كلي/ 6 للمطالبة بمبلغ 4,16 ملايين دينار قد تم حجز القضية للحكم يوم الاثنين الموافق 2011/11/14.

فيما أفادت بأن إحدى الشركات التابعة لها في المملكة الاردنية والمملوكة بنسبة 100٪ قد باعت قطعتي ارض بمبلغ 815,6 الف دينار اردني، ما يعادل 317,26 الف دينار، وحققت خسارة قدرها 53,81 الف دينار، علما ان اثر تلك العملية سوف يظهر في البيانات المالية لشركة اصول للاستثمار في الربع الرابع لعام 2011.

4,1 مليارات دولار إجمالي أصول «القلعة»

اعتمد مجلس إدارة شركة القلعة للاستشارات المالية في اجتماعه أمس القوائم المالية المجمعة وغير المجمعة للشركة عن الربع الثاني من العام الحالي المنتهي في 2011/6/30، مسجلة وصول إجمالي الأصول المدارة إلى 4,1 مليارات دولار خلال الربع الثاني من عام 2011 بنسبة زيادة قدرها 8,1٪ عن الفترة نفسها من 2010.

ولا تعكس هذه النتائج نشاط شركة القلعة لجذب التدفقات النقدية والقروض والاستثمارات الرأسمالية الجديدة لشركات المجموعة بعد انتهاء فترة التقرير، حيث سجلت شركة القلعة تدفقات جديدة بلغت 210,5 ملايين دولار تشمل حزمة قروض بقيمة 164 مليون دولار.

تقرير البورصة اليومي

عمليات البيع لجني الأرباح قادت السوق إلى التراجع

رغم تراجع المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية في جلسة الأمس، إلا أن هذا التراجع لم يسلبه الاستقرار فوق مستوى 5900 نقطة الذي بلغه في بداية تعاملات الأسبوع الجاري، وكان لإقفالات الثواني الأخيرة دورا كبيرا في حفاظ المؤشر العام على هذا المستوى.

فالسوق شهد في الثواني الأخيرة عمليات دخول على الأسهم التي كانت أكثر تراجعا وخاصة في قطاع البنوك بهدف الاستفادة من فروق الأسعار عند تحسن المستويات السعرية لهذه الأسهم، فضلا عن الدخول على عدد من الأسهم الرخيصة بهدف المضاربة عليها.

وشهدت الجلسة تباينا في الأداء، حيث بدأت بارتفاع على مستوى المؤشرين من خلال استمرار عمليات التجميع على عدد من الأسهم في اغلب القطاعات مع التركيز على أسهم مجموعتي الاستثمارات والمدينة، ومع مرور الوقت بدأت عمليات البيع بهدف جني الأرباح من الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية في التداولات الأخيرة، الأمر الذي شكل ضغطا واضحا على مؤشري السوق ومن ثم تحولهما الى التراجع بعد سيطرة اللون الأحمر على شاشات التداول، وكان لتراجع المؤشر الخاص بقطاع البنوك تأثيرا على أداء المؤشرين أكثر من غيره، في ظل مواصلة القطاع لأدائه السلبي في الفترة الحالية.

ويرجح أن يكون هناك عامل آخر ساعد في تراجع مؤشرات السوق أمس وهو المخاوف من التصعيد السياسي خلال الفترة المقبلة بعد عودة مجلس الأمة للانعقاد، حيث يعد التأزيم السياسي من أهم العوامل السلبية التي تهدد استمرار النشاط المضاربي الذي يدفع السوق للارتفاع.

المؤشرات العامة

تراجع ارتفاع المؤشر العام للبورصة بواقع 17,2 نقطة ليغلق عند مستوى الـ 5901,3 نقطة بانخفاض نسبته 0,29٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، وانخفاض المؤشر الوزني بمقدار 0,88 نقطة ليغلق عند مستوى 413,65 نقطة بانخفاض نسبته 0,21٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 164,6 مليون سهم نفذت من خلال 2960 صفقة قيمتها 25,5 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباين في الأداء، حيث انخفضت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 15,3٪، وانخفضت الصفقات بواقع 7,2٪، أما القيمة فارتفعت بنسبة 11,8٪ مقارنة مع آخر جلسة تداول.

وتصدر قطاع الاستثمار لليوم الثاني على التوالي النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 78,1 مليون سهم نفذت من خلال 1132 صفقة قيمتها 6,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 35,6 مليون سهم نفذت من خلال 741 صفقة قيمتها 4,8 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 4,9 ملايين سهم نفذت من خلال 206 صفقات قيمتها 4,6 ملايين دينار.

آلية التداول

تراجع قطاع البنوك في جلسة الأمس استكمالا لسيناريو الأداء الخافت للقطاع في الفترة الحالية، ومواصلة تراجعه وتقليص حجم التراجع في الثواني الأخيرة، واستحوذ القطاع على 18,3٪ من القيمة، وحقق سهم الوطني ارتفاعا بمقدار 20 فلسا استعاد بها مستوى دينار و120 فلسا بعد تداولات قوية تجاوزت الـ 3 ملايين سهم، أما سهما التجاري والمتحد فحققا تراجعات بمقدار 30 و10 فلوس على التوالي بعد تداولات محدودة، أما باقي أسهم القطاع فاستقرت عند مستويات إغلاقاتها السابقة بعد أن كان أكثرها متراجعا خلال التعاملات.

استمر قطاع الشركات الاستثمارية في نشاطه الحالي من خلال الإقبال اللافت على عدد من أسهمه وان كان الإقبال بهدف المضاربة، واستحوذ القطاع على 24,6٪ من القيمة أمس، وكانت أسهم مجموعة الاستثمارات في القطاع محط اهتمام لليوم الثاني على التوالي، حيث شهدت كميات تداول كبيرة غلب عليها البيع لجني الأرباح.

شهد قطاع الشركات العقارية استمرار العمليات المضاربية على الأسهم الأكثر نشاطا في الفترة الحالية، حيث تراجع سهم المباني بواقع 10 فلوس بعد تعرضه للبيع لجني الأرباح، كما واصل سهم الوطنية العقارية نشاطه وحقق ارتفاعا بواقع فلسين بعد تداول أكثر من 3 ملايين سهم.

تراجع قطاع الشركات الصناعية في جلسة الأمس على وقع عمليات التصريف التي شهدها سهم الصناعات والتي تراجع على إثرها بواقع 5 فلوس، كما تراجع سهم أنابيب بواقع 4 فلوس بعد تعرضه للبيع لجني الأرباح بعد الارتفاع الذي حققه السهم في جلسة أول من أمس.

تعرض قطاع الأسهم الخدماتية الى تخارجات من عدة أسهم خاصة الرخيصة لجني الارباح منها، وشهد سهم هيتس تيليكوم التابع لمجموعة المدينة لعمليات تداول كبيرة تجاوزت الـ 12 مليون سهم تراجع على اثرها بواقع فلس واحد، أما سهم زين فتراجع بمقدار 10 فلوس بعد الارتفاع الذي شهده أول من أمس بنفس المقدار.

●شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

17.2
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,29٪، وانخفاض المؤشر الوزني 0,88 نقطة بنسبة 0,21٪.

164.6
مليون سهم تم تداولها بقيمة 25,5 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها 42,8٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الوطني على 12,9٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات سجلت مؤشراتها انخفاضات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع التأمين بواقع 62,5 نقطة، فيما حقق قطاع غير الكويتي ارتفاعا بواقع 58,2 نقطة.

الصفاة
AL SAFAT
شركة الصفاة للإستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

تذكير

دعوة حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الصفاة للإستثمار

يتشرف مجلس إدارة شركة الصفاة للإستثمار بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والمقرر عقده يوم الأحد الموافق ٣٠ أكتوبر ٢٠١١ الساعة العاشرة والنصف صباحا وذلك في مقر مجموعة الصفاة للإستثمار الكائن في حولي شارع بيروت - بجانب نادي القادسية الدور ١٧ وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

١- قبول استقالة جميع أعضاء مجلس الإدارة.

٢- إنتخاب مجلس إدارة جديد للشركة .

يتم استلام الدعوات والتوكيلات من مقر السادة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس خلال مواعيد العمل الرسمية .

ت: 22432821 - 22465696

والله الموفق ،،،

مجلس الإدارة